

تونس

## الجبالي: حكومة تكنوقراط أو استقالة

المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي إلى 80 في المئة من الحجم الإجمالي للمبادلات الاقتصادية.

لكن من جهة أخرى، رأى عدد كبير من التونسيين أن التركيز على «التشاور» مع جهات أجنبية في مسألة وطنية تتعلق بتشكيل الحكومة، إشارة خطيرة إلى انتهاك السياسة الوطنية، خصوصاً أن بعض السفراء أدلوا بتصريحات عقب بعض اللقاءات يمكن إدراجها ضمن التدخل في الشأن التونسي. وكانت تصريحات وزير الداخلية الفرنسي مانويل فالس، نهاية الأسبوع الماضي، ودعوته إلى دعم القوى الديمقراطية والعلمانية، قد قوبلت باستهجان كبير حتى من الفئات المحسوبة تاريخياً على فرنسا، إذ اعتُبرت هذه التصريحات تدخلاً في الشأن التونسي بعد أكثر من ستين عاماً من استقلال البلاد.

في الواقع، بدأت إثارة موضوع التدخل في تونس بعد صعود الترويكما إلى الحكم. وقد طرحت في البداية بعلاقة مع إمارة قطر التي يتهمها جزء كبير من المعارضة التونسية بالتدخل في الشأن التونسي عبر دعم طرف سياسي ضد الآخر. لكن هذا الاتهام تنفيه الحكومة باستمرار، في الوقت الذي لا تخفي فيه حركة النهضة، أقوى أحزاب الائتلاف الحاكم، «علاقتها المتميزة» مع الإمارة القطرية التي دعمت الثورات العربية واحتضنتها.

ويبدو أن تشكيل حكومة التكنوقراط سيكون مخاضاً عسيراً، قد تتغير وفقه معطيات المشهد السياسي بشكل كامل. فنجاح الجبالي في تشكيل هذه الحكومة وضمها الغالبية لها في المجلس التأسيسي، يعني عملياً خروج النهضة من الحكم في انتظار ما ستسفر عنه الانتخابات المقبلة.

مشاوراته حتى الأحزاب المحسوبة على النظام السابق، مثل حزب المبادرة، فقد حرص على لقاء كل سفراء الاتحاد الأوروبي المعتمدين في تونس، كذلك التقى السفير الأميركي جاكوب والس وأيضاً سفراء الجزائر والمغرب ومصر واليمن والمملكة العربية السعودية. والتقى أيضاً ممثل الاتحاد الأوروبي، وكذلك مسؤول الانتقال الديمقراطي لبلدان الربيع العربي في الخارجية الأميركية.

في الوقت نفسه، التقى سفراء الاتحاد

لفت النشاط الاستثنائي  
للدبلوماسيين الانتباه  
بشأن التدخل في شؤون  
تونس

الأوروبي زعيم حركة النهضة راشد الغنوشي، كما التقاه السفير الأميركي. بدوره، يواصل رئيس الحكومة السابق الباجي قائد السبسي، رئيس حركة نداء تونس، استقبال السفراء المعتمدين لدى تونس بشكل متواتر، فيما ينحو منحاه وإن بشكل أقل زعيم

الحزب الجمهوري نجيب الشابي. هذا الحراك الدبلوماسي الذي تعيشه تونس يمكن فهمه في ظل الأزمة السياسية الخائفة التي تعيشها البلاد، حيث تبحث الحكومة عن رسائل طمأنة لشركائها العرب والأوروبيين، إذ تصل

تونس - نور الدين بالطيب

لم تشهد الدبلوماسية الأوروبية والأميركية والعربية المعتمدة في بلاد مهد الربيع العربي، تونس، حراكاً كالذي تعرفه منذ اغتيال الشهيد شكري بلعيد، وإعلان رئيس الحكومة حمادي الجبالي تشكيل حكومة تكنوقراط تكون بديلاً من حكومة المحاصصة الحزبية الحالية.

لكن الموقف الأحدث هو ما أعلنه الجبالي نفسه أمس، من أنه إذا فشل غداً في إقناع رؤساء الأحزاب بتشكيلته الوزارية، فسيستقيل من مهمته، بينما أعلن نائب رئيس كتلة «النهضة» في البرلمان وليد البناني، في المجلس التأسيسي أمس، أن الكتلة ستسقط حكومة الجبالي الجديدة.

ففي الوقت الذي يواصل فيه الجبالي مشاوراته مع رؤساء الأحزاب التونسية الكبرى من أجل ضمان أوسع مساندة ممكنة لحكومته الجديدة داخل المجلس التأسيسي وخارجه، يواصل الدبلوماسيون المعتمدون في تونس لقاءاتهم مع رؤساء الأحزاب وكذلك مع رئيس الحكومة ورئيس الجمهورية المنصف المرزوقي، وبدرجة أقل رئيس المجلس الوطني التأسيسي مصطفى

بن جعفر. ولفت النشاط الاستثنائي للدبلوماسيين المعتمدين في تونس الانتباه، بل حذر منه بعض الدبلوماسيين السابقين ممن عملوا في وزارة الخارجية التونسية في عهد الحبيب بورقيبة وزيين العابدين بن علي، معتبرين أن هذا «النشاط الدبلوماسي» لا مبرر له، إذ إن تشكيل الحكومة يبقى شأنًا تونسياً ولا دخل لأي جهة أخرى فيه. أما الجبالي الذي لم يستثن من



الثاني على القنوات الدينية يقول «لم أقل ولم أكتب أنني عملت في وكالة ناسا الأميركية، وليس في سيرتي الذاتية ما يثبت عملي فيها، لكني قمت بعمل أبحاث في موضوعات متعلقة بمكوك الفضاء الأميركي، الذي كانت تعمل عليه ناسا، وهذه الأبحاث كانت لها بعض التطبيقات والفوائد حينئذ بالنسبة إلى الوكالة».

مباشر في ترسيخ صورته على هذا النحو لدى الجمهور، بعدما ترافق ذلك مع إقناع مرسى لنفسه في عدد من الأخطاء القاتلة، التي حولت حتى سيرته المهنية إلى موضع شك. فأخيراً تداول معارضون له تسجيلين قبل فوزه بالرئاسة. يقول في الأول «عملت كمستشار لمؤسسة ناسا الأميركية في إطار محركات سفن الفضاء في مرحلة طويلة»، وفي التسجيل

## الجيش المصري ينفي أخونته ويعترف بقتل «بائع البطاطا»

نفي وزير الدفاع المصري، عبد الفتاح السيسي، أمس وجود توجه لأخونة الجيش المصري، مؤكداً عدم وجود تسييس داخل الجيش الذي لن يتخلى عن ولائه للوطن، في الوقت الذي كان فيه رئيس ديوان رئيس الجمهورية السابق زكريا عزمي يغادر السجن بعدما أنهى إجراءات إخلاء سبيله. وفيما أكد مصدر عسكري أن لقاء السيسي بعدد من الضباط، أمس، في مسرح الحلاء دوري، وليس له علاقة بالأوضاع السياسية التي تمر بها البلاد الآن، كشف مصدر آخر لصحيفة «الوطن» المصرية أن السيسي وصف الحديث الذي يدور حول إمكانية أخونة القوات المسلحة بأنه «مجرد مهاترات لا طائل منها»، مؤكداً على «أن القوات المسلحة انحيازها للشعب ولن تنحاز لأي فصيل سياسي آخر».

ووفقاً للمصدر، أوضح السيسي أن القوات المسلحة تتراقب ما يحدث في المشهد السياسي الداخلي، لكنه نبه إلى أن ليس معنى ذلك أن القوات المسلحة قررت الابتعاد عن السياسة أو أن تكون بعيدة عما يحدث داخل الوطن.

من جهة ثانية، وأوضح المصدر أن «السيسي ناقش ما يدور في الشارع المصري من مغالطات وشائعات تتعلق بوجود قواعد أميركية عسكرية، حيث شدد على أن هذه الأقاويل محاولة للتشكيك في ولاء الجيش، ومحاولة للوقوع بينه وبين الشعب»، كما أشاد بالسيسي «بالدور الذي يقوم به عناصر القوات المسلحة لتأمين المواطنين وحماية الأهداف القومية والمنشآت الهامة في منطقة قناة السويس»، كاشفاً أن القوات المسلحة ستقوم خلال الفترة المقبلة «بشن عمليات عسكرية واسعة النطاق على الجماعات الجهادية والإجرامية في

سيناء». في غضون ذلك، فاجأ الجيش المصري أمس الشارع باعلان مسؤوليته عن مقتل الطفل عمر صلاح خلال بيعه البطاطا في محيط السفارة الأميركية في الثالث من الشهر الحالي، بعد أيام من تحميل وزارة الداخلية المسؤولية. اعلان مسؤولية الجيش عن مقتل الطفل، الذي ستقام له اليوم جنازة شعبية، تولاها المتحدث العسكري الرسمي للقوات المسلحة، أحمد محمد علي، عبر صفحته الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي «فايسبوك»، مشيراً إلى «مقتل الطفل بطريق الخطأ خلال قيام أحد الجنود بإجراءات التفطيش على السلاح المتبعة أثناء أعمال تبديل الورديات»، كما حرص المتحدث العسكري على تأكيد «إصرار القوات المسلحة على استمرار التحقيقات ومحاسبة المسؤول قانونياً، تأكيداً منها على مبدأ الثواب والعقاب». وتزامن اعلان الجيش عن مسؤوليته مع مقتل الشاب حسن شعبان، نتيجة رفض الشرطة في الإسكندرية ادخال الأدوية إليه رغم إصابته بداء السكري. وكان شعبان قد احتجز مع 30 آخرين في سجن برج العرب القريب من الإسكندرية، بعد الاشتباكات التي شهدتها المدينة يوم الجمعة الماضي. في موازاة ذلك، استمر مسلسل خروج رجالات حسني مبارك من السجن، وآخرهم كان زكريا عزمي بعد يوم واحد من قرار المحامي العام الأول لنياابة الأموال العامة العليا المستشار حامد راشد إخلاء سبيل عزمي، بعد قبول طعن تقدم به إلى محكمة النقض في حكم السجن سبع سنوات، الذي صدر بحقه في أيار الماضي إلى جانب تغريمه 36,3 مليون جنيه (6 ملايين دولار) لإدانته بالكسب غير المشروع.

(الأخبار)

www.lbc.com